مدرسة القياس فى اللغة

من طبيعة الأشياء أن يكون فى كل جماعة للبحث ساروا شأوا ما من الرقى ، طائفة من المحافظين وطائفة من الأحرار .

فالمحافظون بطبيعتهم ميالون الى السير على القديم من غير تفكير فى تغييره ولا الخروج عنه ، ويدعوهم الى ذلك : اما خمودهم الذهنى وفقدان النشاط العقلى الذى يبعث على التفكير ويدعو الى التغيير ، واما حب السلامة وعدم تنغيص الحياة بما يستوجبه التجديد من الاضطراب والتعرض للنقد ، واما منفعتهم الشخصية من النظام القديم على وجه ما ، واما اخلاصهم للقديم واجلالهم له لما أسبغ عليه من تقديس .

والأحرار ميالون الى التجديد ، يدعوهم الى ذلك نشاط ذهنهم وما يرونه فى القديم من عيوب تدعوهم الى نقدها وتغييرها ، ولهم من الشجاعة والغيرة ما يحملهم على مقاومة القديم والدعوة الى الجديد .

هذا هو الشأن دائما فى تأريخ الحياة الانسانية . وقد كان هذا عند العرب ، كما كان عند غيرهم . فالدعوة الى الاسلام نفسه دعوة الى التجديد ، وكان فى الصحابة أنفسهم محافظون وأحرار ، قد يمثلهم جميعاً « عمر بن الخطاب » وابنه « عبدالله » .

وجد هؤلاء الأحرار والمحافظون فى الفقه ، فكان أهل الحديث الذين يقفون عند جمعه واستنباط الأحكام منه ، وأهل الرأى أى أهل القياس ، وهم الذين يقيسون ما لم يرد فيه نص على ما ورد فيه نص ، وهذا هو الشأن فى كل جماعة يشتغلون بعلم من العلوم : منهم من يقف على ما قرره العلماء ، ومنهم من يبتكر ويستنبط ويبين خطأ من قبله ويصححه .

وكذلك هو شأن اللغة ، حتى بين الأدباء : فمن الشعراء والأدباء من كان يلتزم ما ورد فى اللغة ولا يخرج عنه بحال من الأحوال ، ومنهم من كان يجيز لنفسه أن يجدد فيحكى عن « العجاج » وابنه « رؤبة » أنهما كانا يصوغان ألفاظا لم يسبقا اليها . ويروى عن « بشار » أنه كان يقيس ما لم يرد على ما ورد ، فرأى العرب تصوغ (فعلى)

من الفعل للدلالة على السرعة ، فقالوا جمزى لسرعة السير ، فقاس عليها وقال :

والآن أقصر عن « سمية » باطلى وأشار بالوجلى على مشير

وقال :

على الغزلى منى السلام ، فربما لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

وعاب عليه المحافظون ذلك ، فقالوا : لم يسمع من العرب وجلى ولا غزلى .

وأنشد الخليل رجل : « ترافع العز بنا فارفعنا . » قال الخليل : فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز « للعجاج » أن يقول : « تقاعس العز بنا فاقعنسسا » ؟

على كل حال ، بدأ العلماء يجمعون اللغة بألفاظها وأساليبها من أفواه العرب ، وقد بذلوا فى ذلك جهدا مشكورا ، وتحملوا من العذاب ما لا يستطيعه الا أولو العزم ، وفضلوا أن يأخذوا عن العرب العرباء الذين لم تفسدهم الحضارة ولا الاختلاط بالاعاجم ، وكان أصح من تؤخذ عنهم اللغة عندهم « قيس » و « تميم » و « أسد » ، ثم « هذيل » وبعض « كنانة » وبعض « الطائيين » ، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر قبائلهم ، كما لم يأخذوا عن حضرى ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم .

ولكن يؤخذ عليهم أنهم ساروا فى الجمع حيثما اتفق فلم يفردوا كل قبيلة بما أخذ عنها . ولو فعلوا ذلك ، لأفادونا فائدة كبيرة . ورأيى أن كثيرا من الاضطراب فى اللغة كالذى نراه فى أوزان جموع التكسير المختلفة ، وجمع الكلمة على أشكال عدة مثل جموع ناقة وعبد ، سببه اختلاف لغات القبائل ، وأن كل لغة كان لها موازينها القياسية المطردة غالبا ، وكذلك اختلاف أوزان الأفعال الثلاثية : كثير منها كان سببه هذا ، وكذلك تعدد المصادر للفعل الواحد ، ففعل لقى مثلا له أكثر من عشرة مصادر ، وما أظن أن قوماً عقلاء يجعلون للغتهم مصادر أكثر من عشرة لكلمة واحدة . وهذا ما جعل اللغة العربية تنوء بالمترادفات ، فلو أن جامعى اللغة جمعوها على نمط منظم ، لأفردوا كل لغة بمجموعة ، وكان هذا يفيدنا كثيرا فى تنظيم لغتنا وحذف ما يحذف واثبات ما يثبت .

ويؤخذ عليهم أيضا أنهم لم يفرقوا فى جمعهم بين اختلاف الكلمات الواحدة من حيث مادتها ، والكلمات المختلفة بحسب اللهجات . فقد تكون الكلمة واحدة فى الأصل ، ولكن اختلفت لهجات القبائل فى وضع حرف مكان حرف ، أو تقديم حرف وتأخيره ، مثل أن تقول قبيلة : تكف عن الشىء ، وقبيلة كنف . ومثل عاث يعيث ، وعثا يعثو ،

والشيء الشائع والشيء الشاعي ، وبضا بالمكان وباض أي أقام . ومثل كدر وكدل وكدن ، الى كثير من أمثال ذلك . والمعجمات مملوءة منها وبتعدادها ، مع أن الواضح فيها أن أصل المادة شيء واحد ، واختلفت فيها اللهجات . فلما جاء أصحاب المعجمات ، جمعوا هذا كيفما اتفق أيضاً . وكان الواجب أن يكون بعد هذا الجمع الترتيب والتبويب والغربلة والدراسة كما هو الشأن فى كل علم تجمع مادته الخاصة حيثما اتفق ، ثم تبحث وترتب بحسب ما يدل عليه العلم . فمثلا ، جمع المشتغلون بالحيوان أصناف حيوانات البحر ، وسموها سمكاً ، اعتمادا على سكنى الماء وتماثل الصورة ، وجعلوا صنفاً يسمى الوهيل من السمك لهذه الشواهد الظاهرية . فلما عني علماء الحيوان بالبحث ، وجدوه من ذوات الثدى ، فألحقوه بالخيل والبقر ، وأخرجوه من دائرة الأسماك .

وعد الأقدمون الأجرام السماوية من ذوات النفوس لما شاهدوا فى حياتهم الأرضية من أن المتحرك من غير محرك محسوس لا يكون الا ذا نفس وارادة ، فجعلوا للنجوم نفوساً وارادات ، وعدّوها أرقى من الانسان ؟ لأنها فى السماء ، وهم فى الأرض . فلما كشف عن قانون الجذب ، وتقدم العلم ، تبين أنها ليست بذات أنفس وارادات ، وانما هى مادة جامدة كالأرض . والأمثلة كثيرة .

وقد قصر أصحاب المعجمات فى بحثهم المستقصى على النمط العلمى .

وكان هذا الجمع هو المادة « الخام » أعنى المادة الساذجة للغويين والنحويين . فأما النحويون والصرفيون ، فقد برعوا فى القياس الى أقصى حد ، فكل علمهم قياس — نظروا الى الأعم الأغلب ، فجعلوه قاعدة ، وجعلوا ما جاء على خلافها شاذا لا يصح الاتيان بمثله . فالعرب لم تلتزم مثلا نصب اسم ان ، ولا رفع خبرها ، ولا عطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب ، وهكذا . بل ورد فى القرآن رفع اسم ان فى قوله تعالى : « انّ هذان لساحران » . وجاء فيه : « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » وقوله « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » فقعّدوا قواعدهم على الكثير الغالب . وكذلك الصرفيون فى قواعد الاعلال والابدال ، واشتقاق صيغ اسم الفاعل والمفعول ، والزمان والمكان ... الخ ... فضبطوا بذلك اللغة فى اختصاصهم ، وكل هذا عن طريق القياس .

أما اللغويون ، فسادت عليهم المحافظة ، وقلت فيهم الحرية . وليس الاختلاف فى أن اللغة توقيفية أو غير توقيفية الا مظهرا من مظاهر المحافظة والحرية . فمن قال انها توقيفية ، أو بعبارة أخرى من وضع الله ، أسبغ عليها حلة من التقديس ، والتزمها من

غير تصرف فيها ، ومن قال : انها غير توقيفية ، أو بعبارة أخرى من وضع البشر ، كان أكثر حرية في التصرف فيها .

على كل حال نرى كثيرا من اللغويين وقفوا عند ما ورد ، وكانوا محافظين ، ومن هؤلاء جامعو اللغة « كالأصمعي » و « ابن الأعرابي » و « أبي زيد » ، فلم يكونوا يستبيحون لأنفسهم أن يقولوا كلمة ، أو يشتقوا اشتقاقا الا عن سماع ، ومن هؤلاء أيضا أصحاب المعجمات « كالجوهري » و « ابن منظور » و « الفيروز ابادي » ، فلم يقيسوا على ما رووا ، وان اختلف بعضهم عن بعض ففي زيادة الكمية المروية أو نقصها ، وكثرة الاستشهاد وقلته ، وذكر أسماء البلاد والأعلام أو تركه ، ونحو ذلك .

وبجانب ذلك قلة من القياسيين ، أو بعبارة أخرى مدرسة القياس ، وربما كان من أعلام هذه المدرسة « أبو علي الفارسي » وتلميذه « ابن جني » .

فأما « أبو علي الفارسي » ، ففارسي الأب عربي الأم ، مات ببغداد سنة ٣٧٧ في أيام الطائع لله ، عن نيف وتسعين سنة . طوف كثيرا في بلاد الشام ، وأقام بحلب مدة ، وخدم « سيف الدولة ابن حمدان » ، ثم رجع الى بغداد ، وخدم عضد الدولة ، وبقي بها الى أن مات . وقد كان معاصرا « لأبي سعيد السيرافي » ، وكان « أبو سعيد » هذا أكثر من « الفارسي » رواية ، وكان « الفارسي » أكثر منه قياساً ، حتى لقد قال أبو علي الفارسي : « لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابه الرواية ، أحب الي من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية » وقد قال فيه بعض تلاميذه : « أحسب أن « أبا علي » قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا . » وما العلل الا مقدمة القياس .

وكان يقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . فاذا عربت لفظة أعجمية ، أجريت عليها أحكام الاعراب ، وعددتها من كلام العرب ، وأجيز الاشتقاق منها ، كما عرب العرب لفظة الدرهم واشتقوا منه درهمت الخبازى ، أي صارت كالدراهم ، وقالوا : رجل مدوهم ، أي كثرت دراهمه . »

وكان يقول : « لو شاء شاعر أو سجع أو متسع أن يبني بالحاق لام الكلمة اسماً وفعلا وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خرجج أكرم من دخلل ، وضرب زيد عمرا ، ومررت برجل ضرب وكرم ، ونحو ذلك . فقال له تلميذه « ابن جني » : « أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ » قال : « ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو اذن من كلامهم . » ثم قال : « ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ؟ فتجعله من كلام العرب ، وان لم تكن العرب تكلمت به هكذا . » قال : « فرفعك اياه

كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا الى لغتها » .

وكان جريئاً الى حد لم نصل اليه الى اليوم ، فكان من رأيه أن الألف اللينة فى الكلمة الثلاثية تكتب ألفا مطلقا سواء أكان أصلها واوا أم كان ياء ، وقد علل ذلك بحمل الخط على اللفظ .

وأما « ابن جنى » ، فهو من أب رومى ، وكان من أمهر العلماء فى التصريف . مات فى سنة ٣٩٢ فى خلافة القادر . اجتمع هو و « المتنبى » فى بلاط « سيف الدولة » . وكان « المتنبى » يقول فيه : « هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس » . وكتابه « الخصائص » نحا فيه منحى جديدا طريفاً يدل على تذوقه للغة ، وتعمقه فى فهم أسرارها ومحاولة فلسفتها . وقد صحب « أبا على الفارسى » أستاذه أربعين سنة ، واستوعب علمه ، وزاده تفصيلا وتعليلا واستدلالا . وقد رأى الفقهاء وضعوا للفقه أصولا ، والمتكلمين وضعوا للعقائد أصولا ، فأراد أن يضع للغة والنحو كذلك أصولا ، فكان بذلك واضع علم جديد يقول فيه : « انه من أشرف ما صنف فيه من علم العرب ، وأذهبه فى طريق القياس والنظر ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونبطت به من علائق الاتقان والصنعة . » ووصف ما كان يعانى فى ذلك الباب من انعام النظر وطول التفكير ومقابلة الأشباه بالأشباه وموازنة النظائر بالنظائر ، فكان له من ذلك كله كشف كثير من حقائق اللغة ، وسر الوضع ، ورسم مناهج القياس .

وكان له فضل كبير فى ما سمى (بالاشتقاق الكبير) ، وهو الذى سماه بهذا الاسم . وقد تنبه اليه أستاذه « أبو على الفارسى » . قال « ابن جنى » : « ان « أبا على » ـ رحمه الله ـ كان يستعين به ويخلد اليه ، لكنه مع ذلك لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح اليه » . فجاء « ابن جنى » فوسعه وتمه وسماه ، وسمى الاشتقاق المعروف فى أيدى الناس (بالاشتقاق الصغير) كأن نشتق من كتب : يكتب واكتب وكاتب ومكتوب ومكتب وكتاب ... الخ ... أما الاشتقاق الكبير ، فيعنون به حصر أصول الكلمة وتقليبها على وجوهها المختلفة ، وأن تستخرج منها التاديل والتوافيق وتقرن بينها ، كأن تأخذ كلمة كلم وتحولها الى : ك م ل ، م ك ل ، م ل ك ، ل ك م ، ل م ك ، وتنعم النظر فيها لتنظر : هل تدل هذه الحروف ، اذا جمعت كلها على نحو ما ، على شىء واحد يتنوع بتنوع تركيبها ؟ فتستخرج مثلا أن هذه الحروف الثلاثة اذا اجتمعت دلت على القوة ، وتستخرج معنى القوة من كل ما دلت عليه فى أشكالها المختلفة . وهذا باب عظيم من أبواب أصول اللغة فاق فيه « ابن جنى » .

ومما يؤسف عليه أن مدرسة القياس هذه لم تستمر على سيرها حتى تؤتى ثمارها فان النكبة التى أصيب بها المعتزلة نكبة أصيب بها العلم العربى كله . فقد كانت الحرب بين المعتزلة والمحدثين حرباً أيضا بين منهجين للعلم : منهج تحكيم العقل مع المحافظة على أصل الدين ـ وهو الذى دعا اليه المعتزلة ـ وهو منهج البحث والتجربة والاستدلال العقلى والشك والقياس وما الى ذلك ، كما يظهر فى منهج « النظام » و « الجاحظ » وأشباههما . ومنهج الذين يقتصرون على الرواية والجمع والجرح والتعديل وما الى ذلك ، وهو منهج المحدثين . فلما نصر « المتوكل » المحدثين ، ونكل بالمعتزلة ، شاعت طريقة المحدثين المؤسسة على الرواية ، وضعفت طريقة المعتزلة المؤسسة على العقل والقياس ، وأثر ذلك فى وقوف جميع العلوم ومنها اللغة !

وقد كان للمعتزلة أثر كبير فى القياس اللغوى ، يظهر فى قولهم بأن اللغة اصطلاحية من وضع البشر ، لا توقيفية ، كما يظهر فى تحرر « الجاحظ » وأمثاله من المعتزلة فى تشقيقهم الكلام واستعمالهم للمولد من الألفاظ والأعجمى فيها ، وكما يظهر أيضا فى أن زعيمى مدرسة القياس وهما « أبو على الفارسى » و « ابن جنى » كانا من المعتزلة ، وكما يظهر فى البحوث اللغوية الطريفة التى حققها « الزمخشرى » فى كتبه وتفريقه بين دلالة الألفاظ عن طريق الحقيقة ، ودلالتها عن طريق المجاز ، وهو معتزلى أيضا ـ فلما ذهبت دولتهم ، غلبت دولة المحافظين فى اللغة ، كما هو الشأن فى كل علم . فان قلت : ان العلم العربى وقف عند نكبة المعتزلة أو بعدهم بقليل ـ لأن أثرهم لم يمح مرة واحدة ، بل ظل قرناأو أكثر يعمل بحكم دفعتهم القوية ـ وان العلم أصبح فى الأعم الأغلب جمعا ورواية ، وتأليفا لمفترق ، وتفريقا لمجتمع من غير نظر عقلى قوى ولا ابتكار ، لم تكن بعيدا عن الصواب .

ونحن اذا أيدنا القول بالقياس فى اللغة ، ودعونا اليه ، فما الذى نريده ؟ وما الذى نستفيد منه فى مثل موقفنا ؟

يمكننا أن نستفيد من القول بالقياس فى اللغة فوائد كثيرة ، من أهمها فى نظرنا :

(١) أننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر أفعالها ، أو العكس ، أى يذكر الفعل ولا يذكر مصدره ، أو يذكر الفعل ولا يذكر من أى باب هو ، فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم . فمتى رأيناهم يكثرون من المصادر على وزن خاص اذا كان فعله على وزن خاص فى الأعم الأغلب ، أمكننا أن نقيس ما لم يذكروا على ما ذكروا ، وأن نعده من كلام العرب ، وهكذا . وهذا الباب يكمل نقصاً كبيرا فى المعجمات .

(٢) أننا اذا وجدناهم يشتقون وزناً خاصاً ، ويستعملونه للدلالة على شيء خاص ، أمكننا أن نقيس عليه ما لم يذكروا . فاذا وجدناهم مثلا يصوغون (فعّالا) للدلالة على محترف الحرفة أو المهنة ، كنجّار وحدّاد وقفّال ، أمكننا أن نقيس عليه من أسماء أصحاب المهن والحرف ما لم يذكروه .

(٣) الاعتراف بالدخيل ، وعدّه عربياً ، وادخاله فى معجماتنا ما دام يجرى على الصيغ العربية ، ويسير على نمط العرب فى وضعهم أو اشتقاقهم ، مثل كلمة (الوزائع) ، وقد استعملها « ابن خلدون » بمعنى الضرائب التى يوزعها الحاكم على الرعية ، ومثل : (تندّر) اذا جاء بالنادرة ، و (تنادر به وعليه) اذا جعله موضع نادرته ، وقد استعملها صاحب الأغانى ، ومثل (المقيدة) وهى الدفتر الذى يكتب فيه الرجل ما يمر به تذكرة لنفسه ، ومثل (تفرج) بمعنى اطلع على الشيء ليتسلى به ، ومثل مئات الكلمات التى استعملت فى العصور المختلفة للدلالة على معان جديدة من مثل ما أثبته « دوزى » فى معجمه . فما بالنا لا نثبته فى معجماتنا قياسا على ما فعل العرب ؟

(٤) أننا نجد العرب أحياناً يلحظون فى الشيء معنى من المعانى ، فيسمونه باسم مشتق من الكلمة التى تدل عليه . فقد سموا القارورة قارورة ؟ لأنهم لحظوا أن الشيء يقر فيها ، وسموا الدار دارا ؟ لأنها يكثر فيها الدوران . فلماذا لا نستعمل هذا الباب فيما يشبهه من كثير من ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية الكثيرة التى نقف لديها حائرين ؟ ولم لا نشتق من الكلمات العربية كلمات تدل عليها ملاحظين ما نلمحه من معنى فيها ؟

(٥) وهناك باب أخطر من ذلك وأجرأ ، وهو أن نتفهم فى عمق وأناة كيف وضع العرب لغتهم ؟ فنرى مثلا أن العرب كان لها ذوق مرهف فى وضع الكلمات استنادا الى محاكاة الأصوات تارة بتقليد الأصوات ، كما سموا صوت الماء خريرا ، وصوت الحجر صكا ، وصوت الريح هبوبا ، والضفدع نقيقا ، واللبن درا ، والمريض أنيناً الخ ... محاكاة للأصوات التى يسمعونها ، أو يتخيلونها من صوت هذه الأشياء . ثم صاغوا من هذه الأسماء أفعالا ، ثم توسعوا فى الاشتقاق منها للدلالة على ما يشبهها وما يقرب منها . فاللغة عند حدوثها الأول كانت أصواتا يحدثها المتكلم حاكياً للأصوات المسموعة ، ثم صارت تلك الأصوات المحكية علامة لما لا يسمع بالأذن ، بل يبصر بالعين ، أو يلمس باليد ، أو يشم بالأنف ، أو يعقل بالعقل ، شأنها فى ذلك شأن الخط ، كان عند حدوثه تصويرا للمجسمات ، فالباء للبيت ، والعين للعين ، ثم صارت علامة للأصوات المسموعة . ولكن يكون صوت الحاكى ، فى العادة ، أقصر من المحكى ، فيكتفى فى الحكاية بالرمز

فأما فى النحت والتصوير ، فتكون الحكاية كاملة .

والأمر فى دلالة الكلمات على الأصوات أدق مما يتصور ، وكثيرا ما تعتمد الكلمة فى حكاية الصوت على حرف يدل عليه وتكمل بقية الحروف لخدمته . فحرف السين أساسى فى كلمة التنفس والحس واللمس ؛ لأنه يتخيل فى مدلولها صوت السين عند الاحتكاك ، وحرف الراء هو الأساسى فى البحر والنشر والنجر والنحر والبذر والفر؛ لأنه يتخيل فى هذه الأشياء كلها صوت الراء ، وحرف النون هو الأساسى فى الطن والرن والغن ، وحرف القاف فى الدق والشق والطرق ، وهكذا .

وعند تحرى هذا الباب نراهم يحاكون أولا صوت المسموع بالأذن ، ثم ينقلونه الى المبصر بالعين ، ثم ينقلونه الى المحسوس بباقى الحواس الخارجية ، ثم الى المعقول بالعقل . فان نظرنا مثلا الى كلمة حس ، وتتبعناها ، وجدنا أن المصدر الأصلى لحس كان صوتا سمعيا تخيلوا أنه يسمع عند الحس ، أى عند المس باليد ، ثم انتقلوا من الاحساس باليد الى الاحساس بغيرها ، فسموا كل ما يشعر به محسوسا ، وسموا الآلات التى يحس بها حواسّ ، ثم أطلقوها على العلم الحادث من الحواس وعلى اليقين الحاصل من العلم بها ، واشتقوا أحسّ بالشىء اذا أدركه بحاسته ، ونقلوه الى أحسست بالشىء أى أيقنت به ، فان تتبعت المادة وجدتها كلها من هذا القبيل متدرجة على نحو طريف . ثم نوعوا هذا الصوت السينى فجعلوه مرة حساً ، ومرة لمسا ، ومرة مساً ... ولو تقصينا هذا الباب على هذا النمط ، لأفادنا فائدة كبيرة ، ولدلنا على أن مصادر اللغة التى تحاكى الأصوات فى منبعها الأول كانت مصادر محصورة تعد بالعشرات . فان توسعنا قليلا ، قلنا بالمئات ، ثم تضخمت هذه المصادر بالاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير على مدى الأزمان ، وعلى حسب ما يجد من المعانى وما يقرب من المصادر الأصلية ، وهو باب يفيدنا عندما يفسر أصحاب المعجمات أو المفسرون للقرآن والحديث والنصوص الأدبية اللفظ بتفسيرات مختلفة ، فنستطيع به أن نرجح قولا على قول ، ورأيا على رأى ، كما نستفيد منه الاستكشاف عن طائفة من الأغلاط التى وردت فى كتب اللغة ، ومنشؤها خطأ فى النقل ، أو تصحيف فى الكتابة ، أو نقل عن ألثغ ، أو نحو ذلك . وهذا باب عظيم ، يحتاج الكلام فيه الى أكثر من محاضرة . واذا كان «ابن جنى» قد سمى ماكشف عنه « الاشتقاق الكبير » فانه يصح أن نسمى هذا الضرب الاشتقاق الأكبر .

وتارة كانوا يلحظون ما بين الحرف والمعنى من مناسبة ، فيلحظون فى الحاء اذا أتت فى آخر الكلمة دلالة على الاتساع والانتشار ، مثل : ساح وباح وصاح وشرح ومرح .

والكلمة المبدوءة بالشين على التشتت والتفرق ، مثل : شتت وشطر وشعث وشع الخ ... والكلمات المبدوءة بالغين على الغموض ، مثل : غمض وغابت الشمس وغبش الليل وغار الماء وغطى الشيء الخ ... وقد فطن جماعة من كبار اللغويين الى هذا الأمر ، ونبهوا عليه كما فعل « الزمخشري » كثيرا في تفسيره .

وهذا الأمر وان لم يصرح العرب به ، فقد كان مركوزا في طبيعتهم ، مندسا في أذواقهم ، يعتمدون عليه في وضع الكلمات والاشتقاق منها . فمن بلغ من قوة الحس مبلغهم ومن قوة الملاحظة قوتهم ، كان له بمقتضى القياس مثل مالهم .

ولكن من الذي يجوز له هذا ؟ اننا اذا قلنا بجوازه لكل فرد ، كان الأمر فوضى ، وتعرضت اللغة للاضطراب ، ولكنا نقول كما قال الفقهاء ، ونحذو حذوهم ، ففي عصورهم الزاهية كان الاجتهاد ، وكان البحث في المجتهد والقول في شروطه ، وحصروا قياس الأحكام وتقويم العدالة وصحة الحكم في يد المجتهدين ، وشرطوا للمجتهد شروطا تتلخص في أن يكون محيطا بمدارك الشرع ، متمكنا من وسائل النظر فيها والاستنباط منها وعلى الجملة يكون زيادة على مواهبه الذهنية مثقفا ثقافة شرعية وما يلزمها من ثقافة لغوية ونحوية الخ ... وعلى هذا القياس يجب أن نقول في المجتهد اللغوي . فلابد أن يكون مثقفاً ثقافة لغوية وأدبية واسعة ، متمكنا من النحو والصرف ؟ لأنهما وسائل من وسائل اتقان اللغة . وفوق ذلك أن يكون له ذوق قد أرهف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ، ومعرفة بسر الوضع على النحو الذي أبنا ، حتى يستطيع أن يدرك بحسه الذي كونته الثقافة وعلمه العميق الجيد من الرديء ، وما يصح وما لا يصح ، ونحو ذلك . كما يستطيع بهذه المؤهلات كلها أن يتخير اللفظ المناسب للمعنى المناسب اما بوضع جديد ، واما باشتقاق من لفظ قديم ، فاذا بلغ هذا المبلغ كان له الاجتهاد اللغوي كما كان لنظيره الاجتهاد الفقهي .

وكما أن للهيئات القضائية مركزا مهما يستند اليه فيما يصدر عنه من أحكام ، ويستأنس بما وصل اليه في القضايا المعروضة من اجتهاد ، فكذلك يجب أن يكون الشأن في اللغة — في الاجتهاد وشروط المجتهد والجمعيات اللغوية التي تمثل في المجامع وأشباهها . لا يمكن أن تحيا أمة حياة صحيحة الا بالاجتهاد — الاجتهاد في التشريع والاجتهاد في كل علم من العلوم والاجتهاد في اللغة — ودعامة الاجتهاد التي يرتكز عليها هو القياس ، والله الموفق .

(القاهرة) أحمد أمين